E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/ENR/2001/IG.1/4
1 October 2001
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة الطاقة
الدورة الثالثة
بيروت، ١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند (٥) من جدول الأعمال المؤقت

القرارات الصادرة عن الدورة الحادية والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمرتبطة بمهام لجنة الطاقة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

القرارات الصادرة عن الدورة الحادية والعشرين
للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمرتبطة بمهام لجنة الطاقة

ألف - المقدمة

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) دورتها الحادية والعشرين على المستوى الوزاري، في بيروت، الجمهورية اللبنانية، يومي ١٠ و١١ أيار/مايو ٢٠٠١. وحضر الدورة ممثلون عن جميع الدول الأعضاء في الاسكوا وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة، كما شارك في الدورة أيضا بصفة مراقب، ممثلون عن منظمات عربية حكومية وغير حكومية، منها: جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

تعرض هذه المذكرة القرارات التي اتخذتها الدورة الحادية والعشرون للاسكوا والمرتبطة بمهام لجنة الطاقة، كما تعرض المذكرة ايضا إلى ما تم مناقشته في شأن تعبئة الموارد المالية من خارج الميزانية وذلك ابتغاء إعلام اللجنة الموقرة بالقرارات المشار إليها ومناقشة إمكانات إسهامها في التنسيق مع الحكومات لدعم برامج الاسكوا في مجال الطاقة وما يرتبط بها من تحقيق اهتمامات ومصالح الدول الأعضاء.

باء - القرارات التي اتخذتها الدورة الحادية والعشرون للاسكوا

اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الثالثة المنعقدة في ١١ أيار/ مايو ٢٠٠١، عددا من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي اعتمدها في دورته الخامسة والخمسون التي انعقدت بجنيف خلال شهر تموز/يوليو ٢٠٠١، ويرتبط عدد من هذه القرارات بمهام لجنة الطاقة الموقرة وهي:

١- **القرار رقم ٢٢٥(د-٢١) انتخاب أعضاء مكاتب دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية**

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بالمادة ١٢ من الفصل الرابع، والمادة ١٨ من الفصل الخامس، من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، المتصلتين بانتخاب أعضاء مكاتب دورات اللجنة ودورات هيئاتها الفرعية،

وإذ تقر بالحاجة إلى زيادة تبسيط هاتين المادتين،

ورغبة منها في تبسيط إجراءات انتخاب أعضاء مكاتب دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية،

ورغبة منها أيضا في إشراك جميع الدول الأعضاء في تسيير دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية،

١- تقرر أن تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية[١] اعتبارا من عام ٢٠٠٢،

٢- تقرر كذلك تعديل صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي وفقا لهذا القرار.

٢- القرار رقم ٢٢٦(د-٢١) اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد نظرت في التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة،

وإذ تلاحظ بارتياح التوصيات والنتائج الواردة فيها،

وإذ تسلم بأهمية دعم الإجراءات التي تستهدف وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ،

١- تعتمد التوصيات الواردة في تلك التقارير؛
٢- تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات[٢]، وذلك ضمن إطار التقارير المتصلة بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين.

٣- القرار رقم ٢٢٧ (د-٢١) تغيير توقيت دورات الهيئات الفرعية الست للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى القرارات المتتالية التي اعتمدتها خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٩ بشأن إنشاء هيئاتها الفرعية الست،

وإذ تشير كذلك إلى الفقرة ٢ من قرار الاسكوا ٢١٩ (د-١٩)، المؤرخ ٢٧ ايار/مايو ١٩٩٩، بشأن تواتر دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي تؤكد على انعقاد دورات جميع الهيئات المذكورة مرة كل سنتين،

---

(١) قائمة الدول الأعضاء في الاسكوا حسب الترتيب الأبجدي هي كالآتي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، اليمن.

(٢) يتضمن المرفق رقم (١) صورة قرارات لجنة الطاقة لكل من الدورتين الأولى والثانية

ورغبة منها في دعم المبادرة التي اتخذتها الأمانة التنفيذية والتي تتمثل في التشاور مع الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القضايا البرنامجية في مرحلة التخطيط، وخاصة أثناء صياغة الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

١- تقرر أن تعقد الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دوراتها في تاريخ أقصاه نهاية العام السابق على انعقاد دورات اللجنة، وذلك لتفادي التداخل مع أعمال هذه الدورة؛

٢- تقرر أيضا أن التعليمات الواردة في هذا القرار تلغي كل التعليمات الواردة في القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٤ - القرار رقم ٢٣٣ (د-٢١) ترشيد ورفع كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، ولا سيما البند ١٨-١[٣]،

وإذ تشير أيضا على توصيات لجنة الطاقة في دورتيها الأولى (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) والثانية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩)،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة في مجال الطاقة للسنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١،

وإذ تأخذ في اعتبارها مذكرة التفاهم حول إنشاء وتفعيل الآلية الإقليمية لتنمية استخدامات الطاقة المتجددة بين الدول الأعضاء في الاسكوا، الموقعة في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠،

١- تدعو الدول الأعضاء إلى تضمين برامجها في مجال الطاقة السياسات والإجراءات اللازمة لرفع كفاءة استخدام وترشيد الطاقة وتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وذلك بوضع الأطر المؤسسية لتنفيذها؛

٢- تطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم تفعيل أنشطة الآلية الإقليمية للطاقة المتجددة بهدف تعميق التعاون الإقليمي في هذا المجال، وذلك بمساندة جهود نقاط الارتكاز الوطنية الخاصة بالآلية الإقليمية.

---

(٣) البند (١٨-١) هو برنامج عمل دائرة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة الخطة المتوسطة الأجل (١٩٩٨-٢٠٠١) للاسكوا.

جيم- تعبئة الموارد من خارج الميزانية

عرضت الاسكوا على الدورة الحادية والعشرون مذكرة في شأن تعبئة الموارد من خارج الميزانية وأوجه استخدامها، تضمنت بنودها الآتي:

١- الإشارة إلى قراري الاسكوا ٤٥ (د -٤) المؤرخ ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٧٧، بشأن الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز الصندوق الطوعي، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى تحديد مساهماتها في الصندوق، و٧٩ (د-٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/إبريل ١٩٨٠، بشأن دعم حساب المساهمات المالية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز مساهماتها المالية لكي تتمكن الأمانة التنفيذية من تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء.

٢- إن هناك حاجة إلى زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية نظرا للنمو الصفري للميزانية العادية للأمم المتحدة وذلك لتمكين الاسكوا من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في خدمة الدول الأعضاء، وعلى الأخص بالنسبة للبرامج التي تطلبها الدول الأعضاء والغير مدرجة في برامج العمل العادية.

٣- إن الأمين التنفيذي قد أنشأ لجنة وضعت الشروط اللازمة لتمويل المشاريع، التي تتقدم بها الشعب الفنية لتمويلها من هذا الصندوق، وهذه الشروط هي: (أ) أن يكون للمشروع صلة وثيقة ببرنامج العمل الممول من الميزانية العادية؛ (ب) أن يتضمن المشروع أنشطة تعود على الدول الأعضاء بالفائدة؛ (ج) أن يهدف المشروع إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في المنطقة؛ (د) أن تكون هناك جهات أخرى تشارك فعلا، أو يحتمل أن تشارك، في تمويل المشروع؛ بالإضافة إلى (ه) ألا يؤثر تنفيذ المشاريع على تنفيذ الأنشطة الممولة من الميزانية العادية.

دال- في شأن تحديد وتركيز أنشطة الأمانة التنفيذية

تجدر الإشارة إلى أنه خلال مناقشات الدورة شدد عدد من الوفود على التوصية بتركيز أنشطة الأمانة التنفيذية على عدد محدود من الأولويات ومن ثم تقليص عدد أنشطتها بما يتناسب وذلك. كما أوصي بالتركيز على التكامل الإقليمي العربي ودراسة الآليات الكفيلة بتفعيله.

وبناء على ما تقدم، فالأمر معروض على اللجنة الموقرة للتفضل بالعلم ومناقشة الإجراءات المطلوب اتخاذها في إطار مهام اللجنة لدعم تنفيذ قرارات الدورة الحادية والعشرون للاسكوا ولتأمين المساهمات الطوعية بالنسبة للبرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها بناء على طلب الدول الأعضاء، على أن تتفضل اللجنة بالنظر في الآتي:

١- اتباع ما ورد بالقرار رقم ٢٢٥ (د-٢١) بشأن انتخاب اعضاء مكاتب دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية. وذلك فيما يخص دورات لجنة الطاقة.

٢- مناقشة واعتماد تقرير التقدم المحرز قي تنفيذ توصيات الدورة الثانية للجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)، ذلك حتى يتسنى رفعه إلى الأمين التنفيذي لضمه إلى التقرير الذي سيتم عرضه على الدورة الثانية والعشرون للإسكوا طبقا للوارد بالقرار رقم ٢٢٦(د-٢١) البند-٢.

٣- الموافقة على أن تنعقد الدورة الرابعة للجنة الطاقة في توقيت تقترحه اللجنة غايته نهاية أكتوبر ٢٠٠٢، وعلى أن يكون مكان انعقاد الدورة هو مقر الاسكوا ببيت الأمم المتحدة في بيروت – الجمهورية اللبنانية وذلك في ضوء القرار رقم ٢٢٧(د-٢١)

٤- مناقشة واقتراح سبل تنفيذ التوصيات الواردة ضمن إطار القرار رقم ٢٣٣(د-٢١) والمتعلقة بمجال الطاقة والدور الذي يمكن أن يضطلع به كل من اللجنة والاسكوا ونقاط الارتكاز الوطنية للآلية الإقليمية للطاقة المتجددة في تحقيق ذلك.

٥- النظر في إمكانات وسبل تعبئة الموارد من خارج الميزانية لتنشيط برامج قسم قضايا الطاقة في خدمة الدول الأعضاء، وعلى الأخص لبرامج الآلية الإقليمية للطاقة المتجددة الذي يتطلب المساهمة الطوعية للدول الأعضاء في تمويل هذه البرامج بالإضافة غلى مساهمة كل دولة في تمويل مشاركتها في البرامج المختلفة. ذلك حيث أن الاسكوا تواجه صعوبات في تأمين موارد من خارج الميزانية من المنظمات الأخرى وجهات التمويل نظرا لاعتبار أن المنطقة تتمتع بظروف تمكنها من تمويل أنشطتها ذاتيا.

المرفق الأول

أ- توصيات الدورة الأولى للجنة الطاقة - الاسكوا
عمان ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

خلصت مناقشات اللجنة إلى التوصيات الآتية:

١- الاستمرار في متابعة وتقييم التطورات في مجالات ترشيد الطاقة واستخدامات مصادر الطاقة المتجددة وتحديد آليات لتعميق إمكانات الدول الأعضاء في هذا المجال سعيا لإسهامها في توفير ذلك على المستوى التطبيقي؛

٢- تقييم الإمكانات المؤسسية والخبرات في مجال الطاقة بالدول المختلفة وأن توجه الاسكوا جهودها للربط بين أنشطة الدول الأعضاء وتبادل الخبرات فيما بينهما؛

٣- التوسع في توزيع الوثائق الصادرة عن الاسكوا في مجال الطاقة إلى الجهات المعنية بالدول الأعضاء؛

٤- دعوة الاسكوا إلى إعلام الدول الأعضاء بمخططاتها التفصيلية التي سيتم إدراجها في إطار الأهداف الرئيسية المشار إليها؛

٥- استمرار الاسكوا في إتمام الدراسات التي من شأنها تقييم إمكانات الدول الأعضاء المتعلقة بمجالات تنمية قطاع الطاقة في الاتجاهات المختلفة ووضع الأسس التخطيطية السليمة لذلك؛

٦- قيام الاسكوا بمعاونة الدول الأعضاء في تبادل الدراسات التي تعدها كل منها وترتبط بمجال اهتمام باقي الدول الأعضاء؛

٧- استمرار الاسكوا في متابعة الدراسات المتعلقة بتقييم مجالي ربط الشبكات الكهربائية وخصخصة قطاع الكهرباء في الدول الأعضاء ونقل ما يسفر عنها من خبرات مرحلية إلى هذه الدول؛

٨- التأكيد على أهمية تضمين الاعتبارات والمعايير البيئية لما يتم من تقييم للمشروعات والبرامج؛ بالدراسات المتعلقة بالطاقة في الدول الأعضاء؛

٩- التأكيد على أهمية عقد اجتماعات للخبراء مرتبطة بالموضوعات التي تقوم الاسكوا بدراستها حتى يتسنى طرح نتائجها للنقاش بين خبراء الدول الأعضاء؛

١٠- توصي اللجنة بأن يتضمن برنامج العمل لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ الاقتراحات الآتية:

(أ) قيام الاسكوا بمعاونة الدول الأعضاء في إتمام مسوح للطاقة في قطاعات تطبيقية مختلفة وذلك عن طريق تقديم الخبرات وإقامة الدورات التدريبية في هذا المجال؛

(ب) إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات إقليمية في مجال الطاقة لدول الاسكوا واتخاذ الإجراءات الكفيلة بنشرها؛

(ج) استمرار الاسكوا في استكمال دراسات ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها ومتابعة تجارب الدول الأعضاء فيها والسعي لتبادل الخبرات فيما بينهما بهدف الاستفادة منها في المجالات التطبيقية؛

(د) الاستمرار في تقييم التطورات المتعلقة بمشروعات ربط الشبكات ودعم تبادل المعلومات في هذا المجال، على أن يكون التقييم متكاملا؛

(ه) العمل على تقييم إمكانات نشر استخدام مصادر الطاقة المتجددة بالمناطق الريفية والنائية وكذلك دراسة سبل استخدامها تجاريا مع تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال؛

(و) معاونة الاسكوا للدول الأعضاء في وضع السياسات الهادفة إلى تطوير استخدامات مصادر الطاقة المتجددة وهيكلية البناء المؤسسي المنوط به تنفيذ برامجها وذلك من خلال نقل الخبرات المتوفرة بين الدول الأعضاء؛

(ز) التأكيد على أهمية إتمام المسوح والدراسات اللازمة لتقييم الآثار البيئية لنظم الطاقة بالدول الأعضاء واقتراح سبل الحد من السلبية منها؛

(ح) السعي إلى تحقيق التوافق في المعايير البيئية المرتبطة بنظم الطاقة في الدول الأعضاء؛

(ط) الاهتمام بالدراسات والتطبيقات الخاصة بمجال الطاقة الريفية من منظور متكامل لتنمية هذه المناطق؛

(ي) دعوة الاسكوا لإجراء دراسة حول الاستخدام الأمثل للطاقة في تحلية المياه المالحة.

١١- أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لأهمية الدور الذي تقوم به الاسكوا في مجال الخدمات الاستشارية وما تم إنجازه في هذا المجال، وأوصت اللجنة بالتأكيد على أهمية استمرار الاسكوا بتوجيه خدماتها الاستشارية في مجال الطاقة إلى الدول الأعضاء مع مراعاة تنوع الخبرات المطلوبة في هذا المجال طبقا لاحتياجات كل دولة؛

١٢- وافق أعضاء اللجنة أن يكون مكان انعقاد الدورة الثانية بمقر الاسكوا في بيروت بالجمهورية اللبنانية، خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٩، على أن يحدد تاريخ الانعقاد في وقت لاحق.

ب- توصيات الدورة الثانية للجنة الطاقة - الاسكوا
بيروت ٣و٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

خلصت مناقشات اللجنة إلى التوصيات الآتية:

١- استمرار الشعبة في تحقيق التواصل بين الإنجازات التي تمت خلال برنامج العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وبين البرامج التي يتضمنها برنامج العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

٢- استمرار تحقيق التكامل بين برامج الشعبة في مجالات الطاقة والمياه والبيئة، وعلى الأخص فيما يتعلق بمجال تحلية المياه وتوفير الاحتياجات من المياه في الدول الأعضاء؛

٣- أن تتضمن الدراسة المرتبطة بتقويم إمكانات واحتياجات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الاسكوا، تقويم التقنيات التي قاربت الدخول إلى حيز الاستخدام الاقتصادي، والتي يمكن أن تكون أمامها فرص واسعة، على أن تتضمن الدراسة مقارنة هذه التقنيات بالبدائل التقليدية وتقويم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وما يرتبط بهذه المشروعات من بناء للقدرات الوطنية في المجال؛

٤- أن تتضمن الدراسات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في قطاعي البناء والصناعة، تحليل الخيارات المتاحة لبلدان الاسكوا، وتفاصيل النظم المقترحة، واحتياجاتها التطبيقية، مع تحديد وتقويم النظم والإجراءات ذات الأولوية بالمنطقة، وتركيز الدراسة على بدائل محددة دون الاعتماد على المسحية العامة السابق إجراؤها؛

٥- أن تعمل الاسكوا على دعم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الطاقة ومتابعة الإجراءات اللازمة لتنشيط الآلية الإقليمية للطاقة المتجددة؛

٦- العمل على إيجاد نهج إقليمي لنشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة في بلدان الاسكوا، مع سعي الاسكوا إلى تحقيق ذلك وإعداد مقترحات المشروعات التطبيقية في هذا المجال؛

٧- في إطار ما عرضته الشعبة في شأن التنسيق مع شعبة الإحصاء بالاسكوا لإنشاء قاعدة بيانات للطاقة لدول المنطقة، وافقت اللجنة على طلب الاسكوا بأن يقوم السادة الأعضاء بمساندة ومعاونة الاسكوا في هذا الشأن كحلقة اتصال مع الجهات المعنية لكل دولة وبالتنسيق مع نقاط الارتكاز الوطنية المحددة لآلية الطاقة المتجددة وذلك لتجميع البيانات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات في مجال الطاقة وما يرتبط بها من البيانات البيئية التي تخدم الدول الأعضاء بالمنطقة؛

٨- تؤكد اللجنة على أهمية الأطر الأساسية التي يتضمنها برنامج عمل الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ طبقا للأولويات المقترحة من قبل الاسكوا. وسيقوم السادة الأعضاء بموافاة الاسكوا بالمقترحات للبرامج المحددة التي يرغبون في إدراجها ضمن برنامج عمل (٢٠٠٢-٢٠٠٣) في ضوء الأولويات التي تراها كل دولة، وذلك خلال الفترة حتى أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠؛

٩- أن تعمل الاسكوا على إخطار الدول الأعضاء بالتوجهات العالمية الجديدة التي تخص الطاقة وما يتعلق بها، والرجوع إلى الدول الأعضاء لتحضير مواقفها ومشاركتها في الأنشطة التي تنفذها منظمات الأمم المتحدة.